

إستشارة عدد 07 لسنة 2019

متعلقة بتزويد أعوان الإدارة الجهوية لوزارة العدل و دائرة الإستئناف بمادة الحليب

الفصل الأول : الأطراف:

الإدارة الجهوية لوزارة العدل بسيد بوزيد ، مقرها الكائن بعمارة نور الدين الميداني تقاسيم توفيق الجلاي 9100
سيدي بوزيد.

من جهة ،

والشخص الطبيعي أو المعنوي :

باعتباره المزود معرف جبائي عدد :

من جهة أخرى،

الفصل (2) موضوع الإستشارة :

تتعلق هذه الاستشارة باقتناء علب حليب ذات سعة لتر واحد لفائدة أعوان الإدارة الجهوية لوزارة العدل و دائرة الإستئناف بسيدي بوزيد

الفصل (3) الأثمان الفردية :

حدد الثمن الفردي لعبة الحليب ذات سعة لتر واحد موضوع الإستشارة عدد 2019/07

بلسان القلم :

بالأرقام :

هذا الثمن ثابت وغير قابل للمراجعة وغير قابل للتحيين بل يكون قابلا للتعديل بالزيادة أو النقصان من طرف وزارة التجارة عملا
بمقتضيات القانون عدد 63 لسنة 2015 المؤرخ في 51 سبتمبر 2015 المتعلق بالمنافسة والأسعار والأمر عدد : 1996 لسنة
1991 المؤرخ في 32 ديسمبر 1991 المتعلق بالمواد و المنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها.

الفصل (4) المبلغ الجملي للإستشارة :

يحدد المبلغ الجملي لكل ثلاثة أشهر باعتبار جميع الأداءات بعد تحيين القائمة النهائية للمنتفعين بمادة الحليب.

الفصل (5) المدة :

تتعلق الآجال التعاقدية من تاريخ إمضاءها من الطرفين.

الفصل (6) التسليم :

يكون التسليم بالمقر التجاري للمزود بعد التوصل بوصولات المنتفعين بمادة الحليب.

الفصل (7) التغيير في حجم الطلبات :

لا يمكن للمزود أن يقدم أي اعتراض أو تحفظ في صورة الزيادة أو النقصان في حجم الطلبات ما لم يتجاوز التغيير 20 بالمائة من المبلغ الأصلي.

الفصل (8) تسديد المستحقات :

يلتزم المزود بتقديم فاتورة تامة الشروط القانونية إلى الإدارة في أربعة نظائر يضبط فيها المبالغ التي يطالب بها بموجب تنفيذ الاتفاقية مرفقة وجوبا بشهادة خلاص مسلمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وشهادة في الوضعية الجبائية سارية المفعول مع وصولات التسليم عن كل ثلاث أشهر بعد عملية تسليم الحليب.

آخر أجل لتقديم العروض يوم 05 أفريل 2019

المزود

الإمضاء والختم

المدير الجهوي لوزارة العدل
بمسندة سي بوزيد
رشيد قرقز

